ساحة المعركة داخل الأسلاك
عمليات الاعتقال تحت اللواء دوغلاس ستون

رائد بحرى فاسيليس تاسيكاس، قوات حرس السواحل الامريكية

الآراء التي تم الإعراب عنها هنا هي أراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء وزارة الأمن الوطني أو وزارة الدفاع.

لقد دفعت العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق قضية عمليات الاحتجاز الى مقدمة خطابنا القومي. ولم تلعب مسألة الاحتجاز في زمن الحرب مثل هذا الدور الهام في صياغة سياستنا الخارجية والإستراتيجية العسكرية وهيكلنا الدستوري منذ اعتقال الآلاف من الأمريكيين اليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية. بعد سبع سنوات من الصراع المسلح، تبقى مسألة من يمكن احتجازه أثناء الأعمال العدائية وبموجب أي ضمانات إجرائية دون إجابة. وغدت الأمور القانونية والأخلاقية التي كانت واضحة في الماضي معقدة ودقيقة. وتتم عمليات الاعتقال في مستنقع من الخلافات السياسية، وتشوبها أعمال مشينة من القسوة وسوء المعاملة، وتختلط في متاهة لا نهاية لها من التقاضي، مخلفة الكثير من التشويش والآمال الخائبة في أوساط العديد من صنّاع السياسة وأعضاء الخدمة العسكرية.

لقد ركز السياسيون ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية اهتمامهم على المحتجزين في خليج غوانتانامو، وعلى اعتماد مذكرات التعذيب المشينة التي تصرح باستخدام «تقنيات استجواب معززة» لتنفيذ الترحيل الاستثنائي والإذلال وسوء معاملة السجناء في سجن ابو غريب. لكنهم لم يولوا إلا القليل من الاهتمام لآلاف المعتقلين تحت رعاية الولايات المتحدة والمحتجزين في العراق. علاوة على ذلك، فإن معظم المواطنين والنقاد ليسوا على علم بالسياسات الحديثة والبرامج التي ثبت أنها ناجحة للغاية في عمليات الاعتقال وجهود مكافحة التمرد الأوسع في العراق.

بالرغم من مشاركة الآلاف من أفراد القوات المسلحة في العراق - بما في ذلك الحرس العسكري والمحققين وممثلي النيابة والقضاة - في النجاحات غير المعلنة المتعلقة بعمليات الاعتقال في العراق، يعزى الدافع والزخم وراء ذلك كله إلى فرد واحد فقط وهو اللواء دوغلاس ستون، وهو شخصية جذابة وفرد من أفراد مشاة البحرية

الملازم اول القائد فاسيليس تاسيكاس هو قائد عام في قوات حرس السواحل الامريكية في خليج كتر موبايل. كان الضابط المسئول في مركز العمليات القانونية للمحتجزين في معسكر بوكا، العراق، الذي أشرف على العمليات اليومية لمجلس المراجعة للقوة المتعددة الجنسيات وترأس أكثر من 18,000 جلسة استماع لمراجعة قضايا المعتقلين. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة إنديانا، كلية الحقوق، وماجستير في القانون من مركز ومدرسة الجيش القانوني، وعلى شهادة الماجستير من كلية الحرب البحرية الامريكية.

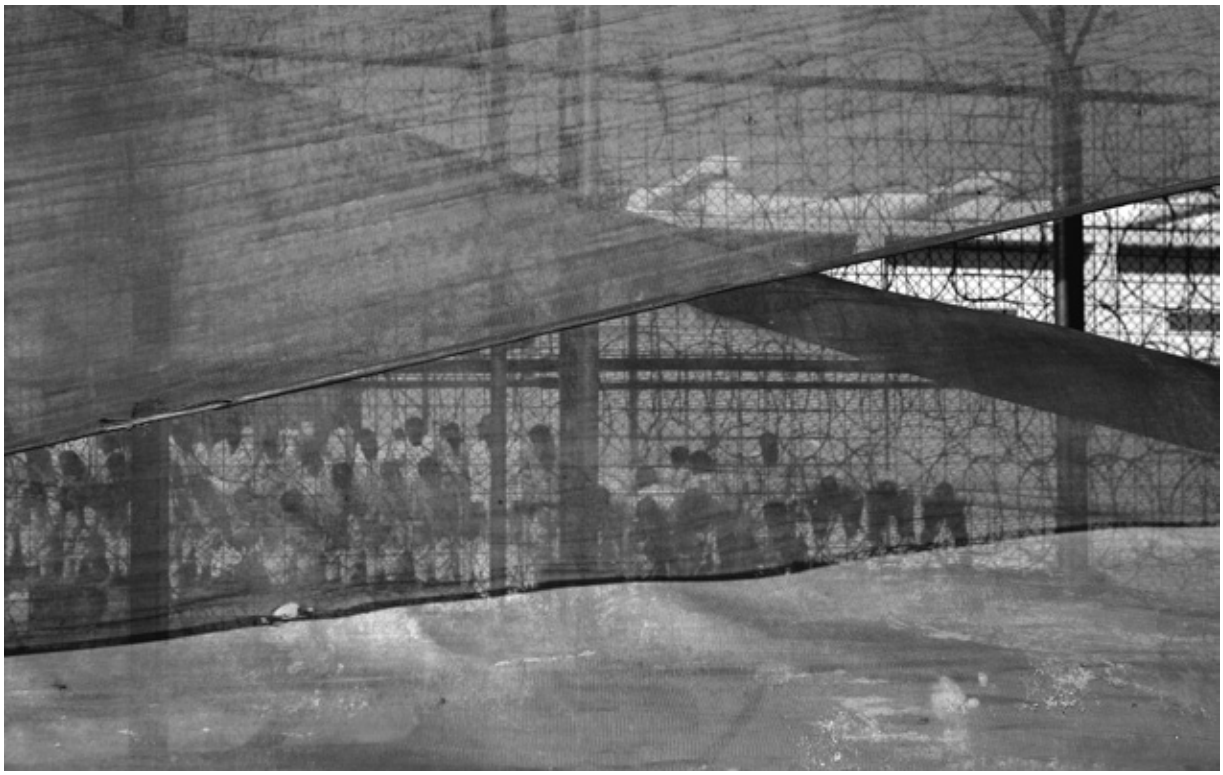

(الصورة للاسوشيتيد برس، مايا ألبوزو)

الصورة: المعتقلون وهم يمرون عبر سياج أثناء أداء صلاة الظهر في مركز الاعتقال الامريكي في معسكر كروبر في بغداد، العراق، 10 نوفمبر 2008.

الملهمين الذي اشرف على عمليات الاعتقال من أيار/مايو 2007 الى يونيو/حزيران 2008 بصفته نائب القائد العام لشؤون عمليات المعتقلين والقائد العام للفرقة 134. ومن خلال رؤيته وروح المبادرة التي يتمتع بها، تبنى القائد ستون منهجا في عمليات الاعتقال تم صميمه واعتماده لدعم استراتيجية مكافحة التمرد، ولكن تم تنفيذه بصورة تعمل على حماية وتعزيز كرامة الإنسان، وهي إحدى مثل امريكا العليا.

ساحة معركة العقل

تحتجز القوات الامريكية حاليا أكثر من 14,000 معتقلا.[1] ويمثل هذا العدد انخفاضا من ذروة بلغت أكثر من 26,000 معتقلا في تشرين الأول من عام 2007.[2] وقد جاءت هذه الذروة نتيجة لإستراتيجية زيادة القوات أشرف عليها القائد ديفيد بترايوس.[3] عموما، مر أكثر من 100,000 محتجزا من خلال مراكز الاعتقال التي تديرها القوات الأمريكية في العراق منذ بدء الحرب.[4]

ويتم إيداع المحتجزين في مرفق من مرفقين من المرافق الأساسية في مسرح العمليات. ويتسع معسكر كروبر، الذي يقع بالقرب من مطار بغداد الدولي، لأكثر من 2,000 معتقلا، وهو مركز اعتقال لاحتجاز المعتقلين المهمين والأحداث. ويتواجد معظم المعتقلين في معسكر بوكا الذي يقع بالقرب من مدينة البصرة في جنوب العراق بالقرب من الحدود الكويتية. ومعسكر بوكا هو مرفق شاسع بمساحة اثنين ميل مربع ويتسع لأكثر من 20,000 معتقلا.

حتى بعد التغييرات التي أدخلت نتيجة للفشل الذريع في سجن أبو غريب، بقي السجل القاتم لعمليات الاعتقال في العراق. وكان معسكر بوكا مرفق اعتقال مختلا من الناحية الوظيفية. وكانت مراكز الاعتقال فيه مكتظة وكانت اعتداءات السجناء على الحراس الأميركيين و أعمال العنف ما بين المعتقلين والمحتجزين أمرا اعتياديا وكذلك أعمال الشغب داخل مراكز الاعتقال.[5] واختاط المتطرفون مع المعتدلين في كل معتقل، مما حوّل معسكر

بوكا الى ما وصفه ستون «بالجامعة الجهادية.» [6] وزادت من تفاقم الوضع حقيقة أنه كان هناك اتصال ضئيل مع المحتجزين. ولم يعرف معظمهم مكان تواجدهم وسبب اعتقالهم وموعد إطلاق سراحهم.[7]

لدى وصوله، قام ستون بإدخال مجموعة من التغييرات على عمليات الاعتقال. ولم يقتصر الأمر على أن عدد المعتقلين بدأ في الانخفاض، بل شهد سجل العنف داخل مرافق الاحتجاز انخفاضا حادا. والأهم من ذلك، أصبحت احتمالية دخول المعتقلين القتال بعد إطلاق سراحهم أقل بكثير، وأصبحوا أكثر عرضة لإعادة دمجهم في المجتمع العراقي بصورة سلمية ودعمهم للحكومة العراقية وقوات التحالف، أو على الأقل دون معارضة الحكومة وقوات التحالف بصورة فاعلة.

ارتكزت استراتيجية اللواء ستون التشغيلية الرئيسية على مفهوم أن هناك "ساحة معركة للعقل." 8 واستخدم تدابير للتعرف على المتطرفين المتشددين في مرافق الاعتقال وفصلهم عن المعتدلين. بادر بإدخال البرامج التي أعطت المعتدلين قنوات تمكين فكرية التي ساعدت على تهميش تأثيرات المتعصبين في مجمعات الاحتجاز وفي أحيائهم ومساقط رأسهم. وكانت المنافع المصاحبة لذلك هي عبارة عن فصل «أسوأ الأسوأ» من المعتقلين عن الآخرين وإعطاء المتمردين المتشددين فرصة أقل لنشر ايديولوجيتهم الحاقدة.

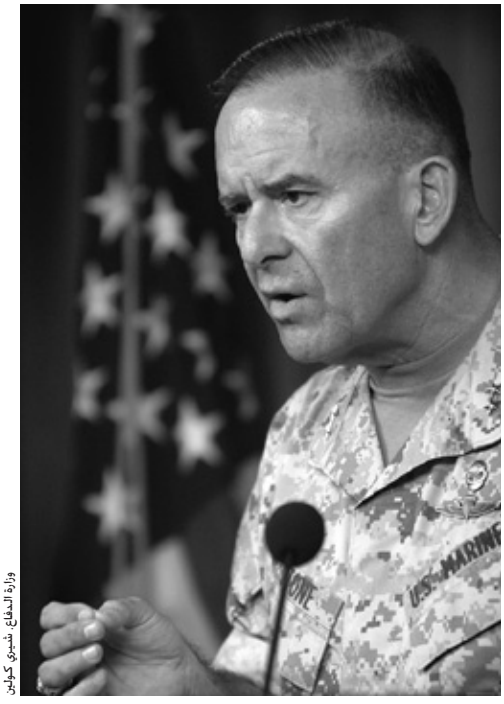

وزارة الدفاع، شمبي كولين

اللواء دوغلاس م. ستون، فيلق مشاة البحرية الأمريكية، يعقد مؤتمرا صحفيا حول جولته المؤلفة من 14 شهرا كنائب القائد العام لشؤون عمليات المعتقلين مع القوات المتعددة الجنسيات في العراق، البنتاغون، 9 يونيو 2008.

لماذا القتال؟

وقد تحدت أولى الأوامر التي أصدرها ستون الافتراضات المعتمدة من زمن طويل. في حين أن المخططين الاستراتيجيين والباحثين الأكاديميين قد ناقشوا جذور التمرد، إلا أنه كان هناك القليل من الخطاب حول دوافع المقاتلين الفرديين في العراق. مالت الحكمة التقليدية السائدة إلى الاعتقاد بأن المسلحين في العراق هم متعصبون دينيون مدفوعون بدافع التطرف والغرائز المذهبية. وقد خلصت دراسة قام بها المعهد الأميركي للسلام إلى أن دافع الجندي الجهادي العام هو ايديولوجي وقبلي أو ديني. [8] وقد جزم خبراء آخرون بأن المتمردين هم من الموالين للنظام السابق يقاتلون من أجل وطنهم الأم. [10] وقد افترض مسئولون في الجيش الامريكي وإستراتيجيون في الحكومة على حد سواء أن معظم المسلحين كانوا من الجهاديين الأجانب - متطرفون دينيون غير متزوجين وغاضبون مضطرون للقيام بأعمال العنف ومدفوعون في المقام الأول بدافع الحماس الاسلامي والكراهية لأمريكا. [11]

بشكل بديهي، أدرك ستون أن هذه الانطباعات العامة عن العدو، بالرغم من أنها قد تكون في بعض الأحيان دقيقة في وصف الجوهر الأعمق للعديد من الجماعات المتمردة، لا تصور بدقة المتمرد العراقي العادي. ولاحظ ستون "ان المحاربين يقاتلون المحاربين،" ولكن "هناك فرق ما بين شخص متشبث نفسيا بمذهب تنظيم القاعدة، وشخص كان عاطلا عن العمل وأجبر على الذهاب الى الحرب."

[12] ولم تشكل افتراضاته فقط تحديا لآراء المسئولين العسكريين الأمريكيين في العراق، ولكن أيضا تحديا للإستراتيجية الشاملة لمكافحة التمرد المستخدمة في عمليات الاعتقال.

بناء على أوامر ستون، قام مرشدون اجتماعيون وعلماء النفس السلوكي ورجال الدين المعتدلون العراقيون بتقييم كل معتقل على نطاق واسع. [13] وقامت هذه التقييمات بتحديد المستوى التعليمي ومستوى التدريب والخبرة في العمل والمصالح المهنية، فضلا عن المعتقدات الدينية والاتجاهات لكل معتقل. وقد جردت هذه التقييمات الصور القطعية وكشفت عن وجود صورة متعددة الأوجه للعدو لم تكن متوفرة من ذي قبل.

بعبارات عامة، اكتشفت القوات الأمريكية ما يلي فيما يتعلق بالأسرى العراقيين. ما يقرب من 85 في المائة من المعتقلين في الحجز كانوا من العرب السنة، الذين يشكلون الاقلية في العراق؛ فيما كان ما يقرب من 15 في المائة من الشيعة. [14] ولم يكن معظم المعتقلين من الشباب الغاضبين الذين يوجهون حماسهم الديني أو الوطني؛ في الواقع، كان معظمهم متزوجين ولديهم أطفال، فيما كان لدى أكثر من ربع من جميع المحتجزين خمسة أطفال أو أكثر. [15] والمثير للاهتمام أن العديد من المتمردين المشتبه بهم لم يواظب على زيارة المساجد. [16] وقد كشف الكثير منهم انهم تعاطوا الكحول بصورة مستمرة. [17]

إن الحقيقة الناصعة عن أنماط المتمرد العادي هي أن الحافز الذي دفعه إلى الانضمام للقتال كان إما ماديا أو ماليا للحفاظ على الذات. وكان الحافز الرئيسي هو تحقيق مكاسب مالية. وقد أظهرت الحقائق أن المتمردين كانوا إما عاطلين عن العمل أو أنهم شغروا وظائف متدنية الأجر، ورأوا في التمرد وسيلة للحصول على بعض المال الإضافي لتكملة دخلهم الهزيل. [18] وكان الدافع الثانوي التالي هو إما القسر أو الخوف الذي بثته حفنة من المسلحين في الأحياء. وقد أجبرهم المتمردون على الانخراط في الأنشطة المناهضة للتحالف عن طريق التهديد الشخصي أو عن طريق تهديد عائلاتهم. [19]

وقد حمل بعضهم السلاح لأجل المثل العليا. وقاتل البعض الآخر انطلاقا من مفهوم القومية- وهي استجابة متوقعة للغزو والاحتلال العسكري الأجنبي، أو رغبة منهم في إعادة النظام القديم إلى الحكم - وقد جذبت هذه الحركة أعضاء حزب البعث السابقين وضباط الجيش العراقي والمسئولين الأمنيين الذين خدموا في عهد صدام حسين. [20] وقد شكلت الرغبة في الانتقام دافعا أضيق لدلى غيرهم من المسلحين. وأراد هؤلاء القتال ببساطة بسبب الأصدقاء أو الأقارب الذين قتلوا او جرحوا على يد قوات التحالف. [21] بيد أن هؤلاء المعتقلين هم الاستثناء لا القاعدة.

وقد كان الحماس الديني مجرد دافعا هامشيا فقط. ولم تدعم الغالبية العظمى من الاشخاص الذين اعتقلوا جماعة متمردة أو إرهابية مثل القاعدة. وادعى أقل من 2,000 معتقلا، أو وجد أن لدى هذا العدد من المعتقلين بعض الولاء أو رابطة حقيقة أو علاقة تربطهم بمجموعات التمرد المنظمة. [22]

وباختصار، فإن الغالبية العظمى من المعتقلين لم تكن مدفوعة بدوافع دينية أو ايديولوجية ، وضلع عدد قليل من المشاركين في الأعمال العدائية ببساطة للدفاع عن وطنهم الام. عوضا عن ذلك، قام معظم المحتجزين الذين شاركوا في النشاط المناهض للتحالف، سواء بزرع عبوة ناسفة أو بإخفاء مخبأ للأسلحة أو العمل كمراقب للمقاومة، أو إيصال أسلحة مسروقة، عن إكراه، لا بمحض إرادتهم. في الحقيقة، شعر المقاتل العادي بأنه مضطر للقتال بدافع الضرورة المالية أو ببساطة بسبب الإكراه الغاشم.

كسب القلوب والعقول

للأسف، لقد اعتمدت القوات الامريكية نموذجا في عمليات الاعتقال افترض أن هؤلاء المعتقلين كانوا «جميعا أشرار» يجب «احتجازهم» لمدة غير محددة من الزمن ومن ثم إطلاق سراحهم بصورة عشوائية للالتحاق بمجموعات عشوائية. لم يكن هذا النهج ساذجا وقصير النظر فقط ، بل كان خطرا أيضا؛ وكما هو متوقع، فقد غذى التمرد داخل مراكز الاعتقال.

آمن ستون أن المحور الرئيسي لإستراتيجية ناجحة يتطلب معرفة من هم المعتقلون ودوافعهم، وأعلن عن رفضه لمفهوم الاعتقال على أنه «احتجاز» للمتمردين. واستنادا إلى استراتيجية الجنرال بترايوس لمكافحة التمرد، قام بتطبيق الدروس التي تم تعلمها في ميدان القتال على ميدان المعركة داخل معسكرات الاحتجاز.

في الواقع، سمحت معرفة دوافع المعتقلين الفردية (بدلا من الاعتماد على افتراضات عامة مبنية على القوالب النمطية) لمراكز الاحتجاز بفصل المتطرفين الأيديولوجيين عن المعتقلين المعتدلين. وقدم المركز لهؤلاء المعتقلين الفرصة للمشاركة في سلسلة من البرامج الجريئة، وهو أمر غير مسبوق في عمليات الاعتقال، ليوفر لهم التعليم ومهارات العمل، وبالتالي السماح لهم باختيار أعمال مدنية سلمية ومنتجة، عوضا عن العودة إلى العمل مع المسلحين والضلوع في أعمال العنف بعد الإفراج عنهم.

بالإضافة إلى توفير الرعاية والاحتجاز من الدرجة الأولى، بتوجيه من ستون، قامت الولايات المتحدة بتوفير فرص التعليم الاساسي والعشرات من دورات التربية المدنية التطوعية للمعتقلين العسكريين. كان نحو 40 في المائة من المعتقلين من الأميين، وكثير غيرهم لم ينه تعليمه بعد الصف الثالث الابتدائي.[23] وقام مدربون معتمدون من قبل وزارة التربية العراقية بتدريس فصول محو الأمية في اللغة العربية والانجليزية والعلوم والرياضيات؛ وأصبح بإمكان المعتقلين الحصول على شهادة الابتدائية وحتى شهادة الثانوية أثناء احتجازهم من قبل الولايات المتحدة.

وقدمت أكبر منشأة اعتقال في معسكر بوكا التدريب المهني الذي هدف إلى تحسين فرص العمل بعد اطلاق سراح المحتجز في نهاية المطاف. وكشفت التقييمات عن أن الغالبية العظمى من المعتقلين كانوا عاطلين عن العمل أو أنهم عملوا في وظائف جزئية.[24] وللتصدي لهذا الواقع الديمغرافي، قدم للمحتجزين التدريب وفرصة اقتناء الخبرة على رأس العمل والخبرة في التبليط والبناء والزراعة والنجارة والطلاء والبناء - وجميعها مهن مطلوبة ويمكن أن تؤدي إلى عمل مربح. ولكن الأهم من ذلك أنه أتيحت للمعتقلين فرصة لكسب سبل عيشهم، مما قلل من الحوافز المالية التي تلقوها للمشاركة في التمرد، كأدنى حد، منحتهم الأمل في المستقبل.

كما جلب الجيش الأئمة لتدريس التفسيرات المعتدلة والتيار الرئيسي للإسلام وتسليط الضوء على المبادئ الإسلامية التي تمنع قتل الأبرياء. آمن ستون الذي يتحدث العربية بطلاقة ويقرأ القرآن يوميا، أن القرآن كان أفضل سلاح متوفر للجيش الامريكي في جهوده الرامية لإعادة تأهيل المعتقلين. وأكد ستون أنه "ستكون مفاجأة لمعظم الأميركيين إذا ما عرفوا أن... المعتقلين أنفسهم لا يبدو أن لديهم فهم عميق للقرآن".[25] واستنتج أنهم كانوا "بصورة أو بأخرى يتبعون ما يطلب منهم إمام مسجدهم المحلي القيام به."[26] وكانت هذه الدورات الإسلامية طوعية، ولكن ثبت أن لها شعبية واسعة. وجرفت الدروس الأساطير التي طالما استخدمها المتطرفون للتلاعب بهم. في الواقع، وبعد سنة أو سنتين في الاعتقال، وبعد أخذ دورات محو الأمية، أصبح العديد من المعتقلين قادرين على قراءة القرآن بأنفسهم لأول مرة في حياتهم.

وكان عنصر آخر حاسم في استراتيجية ستون تعزيز الروابط الأسرية من خلال الزيارات في الموقع، والمحادثات الهاتفية بالفيديو وكتابة الرسالة. كان هذا النهج

نقيض للأساليب التي اتخذها المسئولون في خليج غوانتانامو في كوبا وقاعدة باغرام وأفغانستان، حيث لم تكن الزيارات العائلية مسموحة. اعترف ستون بأهمية الاتصال مع الأسرة الممتدة في الثقافة العراقية. واعترف أيضا بالحاجة النفسية للاتصال مع العائلة المباشرة، ولا سيما أثناء وجود الفرد في الحبس. بدلا من تجاهل أو إنكار الحقائق الثقافية والنفسية، استخدم ستون هذه العوامل لصالحه في العمليات.[27] وبمساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي عوضت الكثير من الأسر عن تكاليف السفر والزيارات العائلية، سجلت الزيارات العائلة مستويات غير مسبوقة. وبحلول صيف عام 2008، بلغ معدل الزيارات العائلة للمعتقلين في معسكر بوكا في المتوسط 2,000 زيارة في الأسبوع.[28]

من خلال هذه البرامج، تمكن ستون من قلب عمليات الاعتقال رأسا على عقب. وتم التخلي عن نموذج "المستودع" المحدود النطاق في ساحة المعركة من داخل الأسلاك الشائكة. وفيما تم احتجاز كل المعتقلين بشكل جماعي مع الحيلولة دون أي مشاركة هادف، تحولت أماكن مثل معسكر بوكا إلى ساحات تمرد صغرى وأرضا خصبة للجهاديين. وقام المتطرفون بتجنيد عراقيين آخرين تم القاء القبض عليهم وتم تجنيد معظمهم عن طريق الإكراه وتم تلقينهم باستخدام برامج التدريب المنظمة على أساس الدراسة الاسلامية المتعصبة. وقام السلفيون السنة الذين يمارسون الشريعة الاسلامية بصورة متطرفة المعروفة باسم التكفير، بفرض العقوبة على المرتدين من المحتجزين عن طريق قطع ألسنتهم واقتلاع أعينهم وذبح أجسامهم. قبل وصول ستون، كان معسكر بوكا في الاساس تحت سيطرة المتطرفين الدينيين والمحاكم التكفيرية غير الشرعية.

أدرك ستون عن حق أن مرافق الاعتقال شكلت جبهة أخرى في الكفاح ضد التمرد. بدأت القوات الامريكية بشكل استباقي بحماية السكان المحتجزين من خلال تحديد وعزل المتطرفين المتشددين، وكما سبق ذكره، أصدر تعليمات إلى القوات الامريكية بالاختلاط مع المعتقلين باستخدام عمليات الاحتجاز كفرصة لتثقيف وتمكين العراقيين المعتدلين من خلال مجموعة كاملة من البرامج التثقيفية. فهم ستون نفسية المقاتل العراقي العادي وأدرك أنه إذا كان بإمكان القوات الامريكية تأمين بيئته وتفهم محنته، فإنها ستتمكن من توفير مسارات بديلة للمقاتل العراقي والتأثير على سلوكه في المستقبل.

الجيش الأمريكي، المدني من الدرجة الأولى إيمي جي ماكميلان

مدربة تقدم دروسا للمحتجزين في مرفق الاعتقال في المسرح في معسكر بوكا، العراق، 8 أبريل 2008

مجالس المراجعة

وكان أكبر تغيير كبير أدخل على معظم عمليات الاعتقال هو إنشاء مجالس المراجعة للقوات المتعددة الجنسيات، والتي حددت ما إذا كان يتوجب الاستمرار في الإبقاء على المعتقلين رهن الاحتجاز أو اطلاق سراحهم. ولم يطعن المهنيون القانونيون في قانونية اعتقال هؤلاء الرجال (وعدة مئات من الأحداث).[29] وفي زمن الحرب، يمكن لقوة عسكرية اعتقال وحجز مقاتلي العدو، سواء كانوا نظاميين أم لا. وكان السؤال الحقيقي هو كيف يمكن دفع استراتيجية عسكرية مع استخدام نظام شرعي وإنساني في المراجعة.

الجيش الأمريكي، الرقيب كارلوس فينسن

معتقل يتحدث مع أفراد مجلس المراجعة للقوة المتعددة الجنسيات في معسكر بوكا، العراق، 10 يناير 2008.

لم يتمتع أسرى المقاتلين المدنيين في العراق بصفة أسرى الحرب (POW)، كذلك لم يكونوا مجرمين مدانين في محكمة قانونية (على الرغم من أنه تمت في نهاية المطاف إحالة نحو 8 في المائة من المدنيين الذين تم اعتقالهم إلى المحاكم الجنائية العراقية).[30] بدلا من ذلك، كانوا "معتقلين أمنيين" حسب التعريف الوارد في اتفاقية جنيف الرابعة والمعاهدات التي تنظم حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب.[31] عندما غزت الولايات المتحدة العراق في مارس 2003، من حيث الصفة القانونية، شكلت اتفاقية جنيف الرابعة أساسا لاعتقال المدنيين، وبعد نقل السيادة في حزيران/ يونيو 2004 الى الحكومة العراقية المؤقتة، قامت الولايات المتحدة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة كسياسة.[32] منذ تسليم السلطة السيادية، استندت القوات الأميركية إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ومذكرة سلطة التحالف المؤقتة رقم 3 (المنقحة) والمادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف باعتبارها الأساس القانوني لاحتجاز المدنيين من "المعتقلين الأمنيين."[33] بيد أن الأحكام المعمول بها في اتفاقية جنيف الرابعة تحكم العمليات وظروف ومعايير الاحتجاز.[34]

تنص المادة 78 من اتفاقية جنيف الرابعة بشكل واضح وصريح على أنه يحق لسلطة الاحتجاز حرمان الشخص من حريته "لأسباب أمنية قاهرة". وعلى النقيض من أسرى الحرب، حيث يكون السجن الجماعي مبني على أساس الانتماء إلى قوة عسكرية معترف بها، لا يمكن أن يكون اعتقال المدنيين إلا على أساس التقييم الفردي للأعمال التي ضلع بها هذا الشخص، أي ببساطة، يحظر احتجاز المدنيين المحاربين بشكل جماعي. وحيث يسمح النظام القانوني لاحتجاز الأسرى بالإعادة الجماعية للمقاتلين في نهاية الصراع، تتطلب المادة (78) "مراجعة دورية. . . كل ستة أشهر، من قبل الهيئة المختصة" لحالة كل معتقل. ويجب أن يتخذ قرار بشأن كل من القرار الأولي بشأن الاحتجاز وأي قرار لاحق للاستمرار في الاعتقال على أساس الحقائق وظروف كل فرد تم القبض عليه.

قبل مجيء اللواء ستون، قامت الولايات المتحدة بتلبية متطلبات المراجعة كل ستة أشهر من خلال عقد لجنة مراجعة في بغداد ومجلس المراجعة والإفراج المشترك المؤلف من ستة مسئولين عراقيين مجهولي الهوية (ممثلان عن كل من وزارتي العدل والداخلية وحقوق الإنسان) وثلاثة من كبار ضباط الجيش الامريكي. واتخذ مجلس بغداد قراراته بعد مراجعة ملف ورقي يصف الظروف المحيطة باعتقال المحتجز؛ ولم تتوفر للمجلس معلومات حالية عن سلوك المعتقل أو موقفه أثناء وجوده في الحبس. ولم يكن لدى المعتقل علم بان قضيته خضعت للمراجعة، أو ما هي المعايير التي كان المجلس يبحث عنها لاتخاذ قرار بشأن الاستمرار في احتجازه أو الافراج عنه. إذا تم اعتماد قرار المجلس بالإفراج، قام حارس المعسكر بتسليم قطعة من الورق إلى المعتقل بطريقة غير رسمية ودون أي تفسير. إذا قرر المجلس أن يستمر في احتجاز المعتقل، لم يتلق المعتقل أي رد؛ ولم يعرف حتى ان المجلس قد اجتمع وتوصل إلى قرار بشأنه.

تغيـر ذلك مع ابتكار آخر قامـت لجنة المراجعة المتعدد الجنسـيات بإدخاله تحت قيادة ستون في تموز/يوليو 2007. كان هدف اللجنة هو توفيـر الإجراءات القانونية الواجبة لجميع المعتقلين من قبل الولايات المتحدة وتحت سيطرتها بصورة متسـقة في إطار مبـادئ اتفاقية جنيف الرابعة، وفي الوقت ذاته، دعم الأمن والاستقرار في العراق.

واستعرضت اللجنة قضية كل معتقل على حده مرة كل أربعة إلى ستة أشهر. وتألف كل مجلس من ثلاثة من أعضاء الجيش الامريكي - ضابط ميداني وضابط في رتبة ضابط سـرية وضابـط كبير غير مكلـف؛ وكثيرا ما كان أفـراد الخدمة هؤلاء أعضاء في الوحدات الميدانية العاملة فـي المنطقـة التي تم القبـض فيها علـى المعتقل أصلا. وتمتـع كل عضو في المجلس بحق متسـاو ومسـتقل في التصويـت، وقرار تصويت الأغلبية ما اذا كانت سـيوصي المجلس بإطلاق سـراح المعتقل أو الاسـتمرار في اعتقاله. وقعت سلطة صنع القرارات النهائية على عاتق ستون.

وبما يتفـق مع اتفاقية جنيف الرابعـة، لم تكن اللجنة محكمة جنائية تحاول تحديد الجـرم القانوني في كل حالة. وتلقى أعضاؤها تعليمات محددة لتحديد ما إذا كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن المحتجز يمثل في الوقت الراهن «تهديدا مؤكـدا على الأمن.»[35] كما تلقـى أعضاء اللجنة تعليمات بالتركيز على مـا إذا كان المعتقل يشكل تهديدا حاليا، وعدم الاسـتناد في قرارهـم فقط إلى ما إذا كان المعتقل يشـكل تهديدا في البدايـة عندما تم اعتقالـه، آخذين بعين الاعتبـار الظروف التي ادت الى الاعتقال الأولي، وكذلك أداء المعتقل أثنـاء الاحتجاز: سـلوكه ومواقفه ومخالفاته التأديبية ومشاركته في التدريب المهني والفصول التعليمية ومجموعات المناقشات الدينية.

على وجه الخصـوص، أصبح بإمـكان المعتقلين المثول أمام المجلس للإدلاء بشـهاداتهم. وأصبح بإمكان المعتقل الدخول إلـى الغرفة حيث يقرأ له رئيـس المجلس حقوقه ويشـرح له طبيعة الإجراءات، ويحلفـه اليمين القانوني ويقـرأ له الادعاء المقـدم ضده. ومن خـلال مترجم، تمكن المعتقل من لعب دور نشـط في إطلاق سراحه عن طريق سرد قصته والمرافعة في قضيته.

إذا ما وافق المجلس على الافراج، توجب على المعتقل التوقيع علـى تعهد علني ينبـذ فيه أي عنف ويعتنق السـلام قبل ان يعود الى مجتمعه. وقـد تم التوقيع على هذا التعهد في احتفال رسمي بحضور قاضي عراقي وضامن من المجتمع الذي عادة ما يكون رئيس القبيلة أو من كبار أفراد الأسرة.

ولم يكن الهدف هو زيادة عدد الأشخاص الذين تم إطلاق سـراحهم في حد ذاته، ولكن تعزيز الإجـراءات القانونية الواجبة أثناء نزاع مسـلح دولي، وذلك لإشراك المحتجز في عملية اطلاق سـراحه وللتحقق من المفرج عنهم بصورة افضل. وثبت أن العملية حققت نجاحا ملحوظا.

وقد وصفت السـلطات العسكرية في معسكر بوكا العمليـة الجديدة علـى أنها العامل الوحيـد الأكبر الذي تسـبب في خفض أعمال العنف في المعسـكر.[36] وبعد بدء البرنامج، لم يشهد معسكر بوكا بالرغم من تواجد

مشاة البحرية الأمريكية، الضابط البحري من الدرجة الأولى ملفين جي. ديربيل

اللواء دوغلاس ستون مع المؤلف في مركز عمليات المعتقلين القانوني في معسكر بوكا، العراق، 2 مايو 2008.

ضعف عدد المحتجزين فيه سوى خمس الاضطرابات التي شهدتها مرافق الاعتقال الأخرى.[37] وغدت العملية حافزا لحسن السير والسلوك، وذلك لأنه تم إخطار كل معتقل بالمعايير الموضوعة للإفراج عنه وأن المجلس سينظر إلى سلوكه أثناء وجوده في الاعتقال. وهذا يجعل المعتقلين طرفا في العملية ويمنحهم الأمل.

بحلول الوقت الذي تخلى فيه ستون عن قيادته في حزيران/يونيو 2008، انعقد ما يقرب من 30,000 مجلسا.[38] وبعد سنة واحدة وإطلاق سراح أكثر من 13,000 معتقل (الذي يمثل نسبة إطلاق سراح بمعدل 40 في المائة)، كان هناك أقل من 100 شخص تمت إعادة اعتقالهم- وهو أقل من 1 في المائة من معدل الانتكاس. خلال العملية السابقة، بلغ معدل اطلاق سراح المعتقلين 8 في المائة فقط.[39] كما بلغ معدل الانتكاس المرافق 10 في المائة.[40]

الطريقة الاميركية في القتال

لم تسر كل عمليات الاعتقال بشكل جيد، ولكن، للأسف، في مواقع وأماكن أخرى، استخدم المسئولون إجراءات قاسية ومهينة بحق المحتجزين والمعتقلين وحرموهم من أي حق في التمثيل القانوني العادل. إن اعتماد سياسة القسوة أو عدم وجود ضمانات إجرائية ذات مغزى يضر بإستراتيجيتنا العسكرية في العراق ويعوق سياستنا الخارجية في الشرق الأوسط ويفسد روحنا الوطنية.

بصفته أحد جنود مشاة البحرية، كان ستون على وعي كامل بضرورة الحفاظ على اليمين الذي أقسمه بالحفاظ على الدستور. واستند إلى هذه القيم عندما أشار إلى إعلان الاستقلال لإثبات فلسفته الكامنة في عمليات الاعتقال. وتساءل «ما هي المظالم التي عانى منها أجدادنا؟» وردا على سؤاله الخاص، قال إننا كشعب «لا نريد أن يؤخذ مواطنونا في الخارج وأن يتم احتجازهم دون توجيه أي تهم لهم.»[41] لم يكن ستون يقدم مجرد مساعدة لفوز الحرب. كان يحاول أيضا الحفاظ على المثل العليا الاميركية حول كرامة الإنسان والحقوق الأساسية للفرد.

إن لدستورنا النابع من وثيقة إعلان الاستقلال أهمية كبيرة في الحفاظ على حرمة الفرد. ويركز بصورة خاصة على الكرامة المتأصلة لجميع الناس ويعترف بأن كل فرد يتمتع ببعض الحقوق الأساسية بطبيعة الحال. الدستور هو وثيقة هامة جدا تستند إلى الإيمان بأن الحكومة لا تمنح فقط الحقوق الأساسية لرعاياها، ولكن تعترف بحقوق الإنسان كحق غير قابل للتصرف. إن المساس تلك الحقوق التي وهبها «الخالق» لا يمكن ان تسلب بموجب مرسوم أو قانون أو أمر تنفيذي. وتصون مثل هذه الحقوق وتحمي كرامة الإنسان- بصورة شاملة. وبسبب هذه الحقوق، نحن كشعب (ليس كمجرد امريكيين) نؤمن أن العملية القانونية مستوجبة بسبب ما نحن عليه. إن العقوبة القاسية وغير العادية محظورة- ليس مجرد كمسألة قانونية، ولكن أيضا من حيث المبدأ.

لم يكن ستون يسعى الى تطبيق أحكام الدستور لغير المواطنين في الأراضي الأجنبية خلال الحرب. لقد كان آمن عمليا بحقوق الفرد، وأعرب عن اعتقاده بأن دستورنا والفلسفة السياسية الكامنة من ورائه ينبغي أن تنطبق حتى على عدو الحرب. وأكد انه «من الصعب حقا في مكافحة التمرد، حيث يتعرض أصدقاؤك للقتل. ولكن في نهاية المطاف، هنالك أشياء كثيرة في الحياة صعبة للغاية. وعلينا أن نتأكد من أننا لا ننتهك المبادئ الأساسية التي نستند إليها.[42]

الهوامش

1. وزارة الدفاع، القوة المتعددة الجنسيات في العراق، قوة المهام المشتركة 134 عمليات الاعتقال، تصريح صحفي، « عدد المحتجزين لدى قوات التحالف ينخفض إلى حوالي 14,500 معتقل» ، 16 شباط/ فبراير 2009 متوفر على www.mnf-iraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=2>

<5423&Itemid=128

2. كيفين فيريس، "كيف يمكن وضع حد لخلق المتطرفين" فيلادلفيا انكوايرر، 12 أكتوبر 2008، C01 (الذي يشير إلى أن عدد السكان في الاعتقال بلغ ذروته عند 26,000 في تشرين الأول 2007). وانظر أيضا غوردون لوبولد، "هل تولد السجون الامريكية في العراق المسلحين ؟" كريستيان ساينس مونيتور، ديسمبر 2007، 01 (تشير التقارير إلى أن عدد السكان بلغ ما يقرب من 30,000 محتجزا).

3. اللواء دوغلاس ستون، نائب القائد العام، عمليات الاعتقال والقوة المتعددة الجنسيات في العراق، في المؤتمر الصحفي، 23 مارس 2008 (ينص على أن «حجم السكان اليوم ازداد بوضوح نتيجة لتصاعد وازدياد العمليات الحركية.»).

4. اميت ر. بيلي «في العراق، سجن مليء بالأبرياء من الرجال،» واشنطن بوست، 6 ديسمبر 2008، A01.

5. اليسا ج. روبن، "الولايات المتحدة تعيد ترتيب السجون في العراق، ولكن المكاسب معرضة للخطر"، نيويورك تايمز، 2 يونيو 2008 ، A01. برادلي غراهام، "انتفاضة الأسرى في العراق تكشف عن مخاطر جديدة للولايات المتحدة،" واشنطن بوست، 21 فبراير 2005، A01.

6. بيلي.

7. الاذاعة الوطنية العامة، البرنامج الصباحي، «زيادة القوات في العراق تزيد عدد المسلحين المحتجزين لدى الولايات المتحدة،» 16 يناير 2008 (الذي يفيد بأن «معظم الغضب في مخيمات نبع من حقيقة أن المعتقلين لم تتم إدانتهم بأي شيء ولم تصدر بشأنهم أحكام ثابتة، لذلك هناك شعور بالعزلة واليأس.»).

8. والتر بينكوس، «ساحة معركة العقل في العراق،» واشنطن بوست، 10 ديسمبر 2007، A01.

9. معهد الولايات المتحدة للسلام، التقرير الخاص 134، "من هم المسلحون؟ مقاتلون من العرب السنة في العراق،" نيسان 2005.

10. أحمد س، حاسن ، "التمرد والتمرد المضاد في العراق،" (2008).

11. علي أ. علاوي، "احتلال العراق: كسب الحرب وخسارة السلام،" 185-87 (2007).

12. الين م.. غروسمان، "قيادة الولايات المتحدة في بغداد تعلن عن نيتها في إعادة تأهيل المعتقلين العراقيين،" في داخل البنتاغون، 19 يوليو 2007 (1)، (نقلا عن الجنرال ستون).

13. بينكوس.

14. ثوم شانكر، «مع الزيادة الهائلة للقوات عدد المعتقلين العراقيين يرتفع،» نيويورك تايمز، 25 آب 2007، A01. وفقا لإحصاءات الولايات المتحدة، أقل من 300 من المعتقلين كانوا من الرعايا الأجانب من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والأردن والسودان.

15. يوخي ج. دريزن، "الولايات المتحدة تبدأ بإطلاق سراح الآلاف من الأسرى في العراق من الاحتجاز،" وول ستريت جورنال، 18 نيسان 2008، A03.

16. بيلي. ("وفقا للإحصائيات الامريكية... 70 في المائة لم يحضروا الصلاة في المسجد كل أسبوع.").

17. دريزن.

18. شانكر. وانظر أيضا سامانثا ل. كويغلي "الدروس المستفادة من السياسات الحالية في معتقل أبو غريب،" يو إس فيديرال نيوز، 2 يونيو 2008.

19. مايك كيلي، «تحويل الأصدقاء إلى أعداء،» نيو جيرسي ريكورد، 23 ديسمبر 2008، A01.

20. المرجع نفسه.

21. الكسندرا زافيس، "اعداد انتحارية،" لوس انجليس تايمز، 21 أغسطس 2008، A06.

22. ستون، في مؤتمر صحفي.

23. كيلي.

24. شانكر.

25. أليكسندرا زافيس، "الصراع في العراق: منهج مختلف" لوس انجليس تايمز، 16 نوفمبر 2007، A12.

26. المرجع نفسه.

27. للإطلاع على سرد مثير عن الحالة النفسية للمدنيين خلال النزاعات المسلحة، انظر بوليميريس فوغليس، أن تصبح سجينا: السجناء السياسيون خلال الحرب الأهلية اليونانية (نيويورك: بيرغهام بوكز، 2002).

28. اللواء دوغلاس ستون، نائب القائد العام للعمليات الخاصة بالمعتقلين، القوات المتعددة الجنسيات في العراق، في مؤتمر صحفي بتاريخ 1 يونيو 2008.

29. الكسندرا زافيس وغاريت ثيرولف، «استخدام الأطفال المقاتلين وهم في سن الرشد في العراق،» لوس انجليس تايمز، 27 أغسطس 2007، 01 (تفيد التقارير ان الجيش الاميركي يحتجز نحو 800 من الأحداث). وانظر أيضا كالة انباء اسوشيتد برس «القوات الاميركية تقول انها تحتجز 500 من الشباب في العراق،» نيويورك تايمز، 20 مايو 2008، A15.

30. أنيكستاد جيمس دبليو، "احتجاز ومحاكمة المتمردين وغيرهم من المقاتلين غير التقليديين،" محامي الجيش، تموز 2007، 72.

31. الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، 12 آب / أغسطس 1949 س م أ م 75، 287 (اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية جنيف الرابعة).

32. جاك غولدسميث، استمرار الإرهاب (نيويورك: نورتون وشركاه، 2007) ، 39-42. وانظر أيضا كنوت دورمان وكولاسي لوران، «القانون الإنساني الدولي في الصراع في العراق،» الحولية الألمانية للقانون الدولي 47، 293-342 (2004).

33. «بعد أحداث أبو غريب: الاعتقال والتعذيب في العراق،» منظمة العفو الدولية، آذار/مارس 2006، 19.

34. في كانون الثاني 2009 تم التوصل إلى الإطار الاستراتيجي الجديد بين الولايات المتحدة وعمليات الاعتقال في العراق.

35. مذكرة، لجنة المراجعة التابعة للقوة المتعددة الجنسيات، 16 نوفمبر 2007، اللواء دوغلاس ستون، نائب القائد العام، عمليات الاعتقال والقوة المتعددة الجنسيات في العراق (محفوظ في ملفات الكاتب).

36. ريتشارد تومكينز، «تسريح الأسرى العراقيين المعاد تأهيلهم ،» واشنطن تايمز، 12 أغسطس 2008، A01.

37.ستون، في مؤتمر صحفي، 23 مارس/ اذار.

38. فيريس.

39. زافيس (يفيد بوجود معدل 8 في المائة قبل الافراج قبل MNFRC)؛ جيم مايكلز، "تجدد الآلية العسكرية في المعتقل صحيفة ،"يو اس ايه توداي، 20 مايو 2008، A01 (يفيد بأن هنالك معدل 6.4 في المائة قبل MNFRC).

40. روبين.

41. مارغريت شتين، "البراغماتية في السجون العسكرية في العراق،" مجلة ستانفورد للأعمال، نوفمبر 2008، www.gsb.stanford.edu/news/bmag/<sbsm0811/index.html>.

42. المرجع نفسه.

The Battlefield inside the Wire
Detention Operations under Major General Douglas Stone
Lieutenant Commander Vasilios Tasikas, U.S. Coast Guard
Originally published in the English September-October 2009 Edition.